

المحتويات

الباب الأول

تقييد المباح مفهومه، تأصيله، وقواعده

٢١	 الفصل الأول: تقييد المباح مفهومه وتأصيله وتطور تناوله عند الأصوليين
٢٣	 المبحث الأول: تقييد المباح لغة واصطلاحًا
٢٤	 المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للمباح
٢٧	 المطلب الثاني: المعنى اللغوي والاصطلاحي لتقييد المباح
٣١	 المبحث الثاني: تطور مفهوم تقييد المباح عند الأصوليين وأشكال التعبير عنه
٣٣	 المطلب الأول: الإرهاصات الأولى لتقييد المباح مع الشافعي
٣٦	 المطلب الثاني: أشكال التعبير عن تقييد المباح عند الأصوليين
٥٢	 المطلب الثالث: تقييد المباح في الدراسات المعاصرة
٥٧	 المبحث الثالث: التأصيل الشرعي لتقييد المباح من الكتاب والسنة وفقه الصحابة
٥٨	 المطلب الأول: قيود وضوابط الاستهلاك والإنفاق في الكتاب والسنة وفقه الصحابة
٦٢	 المطلب الثاني: تقييد المباح للمصلحة أو الضرورة في الكتاب والسنة وفقه الصحابة
٧٠	 المطلب الثالث: تقييد المباح في الكتاب والسنة وفقه الصحابة سدًا للذرائع
٧٣	 الفصل الثاني: القواعد العامة في تقييد المباح
٧٧	 المبحث الأول: تقييد المباح بإعمال قواعد المآل والذرائع
٩٥	 المبحث الثاني: تقييد المباح بإعمال قواعد الضرر
٩٧	 المطلب الأول: التأصيل الشرعي لتقييد المباح بقواعد الضرر
١٠٢	 المطلب الثاني: نماذج من السياسة العمرية في تقييد المباح بقواعد الضرر
١٠٧	 المطلب الثالث: نماذج من تقييد المباح بقواعد الضرر في مدونات الفقه المالكي
١١٩	 المطلب الرابع: تقييد المباح ومنع التعسف في الكتابات المعاصرة
١٢١	 المبحث الثالث: تقييد المباح بإعمال قواعد المقاصد
١٢٢	 المطلب الأول: ترتيب الأحكام وترتيب المصالح، ما العلاقة؟
١٢٤	 المطلب الثاني: تقييد المباح باعتبار المقاصد الشرعية
١٣٠	 المطلب الثالث: تقييد المباح ومقاصد المكلف
١٣٥	 المطلب الرابع: تقييد المباح في حق النفس بإعمال المقاصد

المطلب الخامس: تقييد المباح والمصالح العامة	١٤٢
المطلب السادس: تقييد المباح وتحقيق المناط الخاص	١٤٥
المبحث الرابع: تقييد المباح بإعمال قواعد العرف	١٤٩
المطلب الأول: أدلة تقييد المباح من الكتاب والسنة بقواعد العرف	١٥٠
المطلب الثاني: قواعد وضوابط حول تقييد المباح بالعرف	١٥٣
المبحث الخامس: تقييد المباح بإعمال قواعد الاحتياط	١٧٣
المطلب الأول: تعريف الاحتياط وأدلته وعلاقته بتقييد المباح	١٧٤
المطلب الثاني: بعض مجالات تطبيق قاعدة الاحتياط في تقييد المباح	١٨١
المطلب الثالث: ضوابط استعمال قاعدة الاحتياط في تقييد المباح	١٩٢

الباب الثاني

الدولة وتقييد المباح مدونة الأسرة المغربية نموذجًا

الفصل الأول: الدولة وتقييد المباح تأصيله وضوابطه ومجالاته	١٩٧
المبحث الأول: الدولة وتقييد المباح المدلول والتأصيل الشرعي	٢٠١
المطلب الأول: التشريع في الدولة الإسلامية وتقييد المباح	٢٠١
المطلب الثاني: التأصيل الشرعي لقاعدة سلطة الحاكم في تقييد المباح	٢٠٧
المطلب الثالث: الخلفاء الراشدون وتقييد المباح المنصوص عليه	٢١١
المبحث الثاني: طاعة الحاكم في تقييد المباح ومقاصد ومجالات التقييد	٢١٧
المطلب الأول: طاعة الحاكم في تقييده للمباح	٢١٧
المطلب الثاني: مقاصد ومجالات تقييد المباح من طرف الدولة	٢٢١
المبحث الثالث: مؤسسات تقييد المباح من طرف الدولة وضوابط التقييد	٢٣٩
المطلب الأول: مؤسسات تقييد المباح	٢٣٩
المطلب الثاني: ضوابط تقييد المباح من طرف الدولة	٢٤٧
الفصل الثاني: بعض قضايا الأسرة وتقييد المباح	٢٥٥
المبحث الأول: فتح ذرائع الزواج والحفاظ على الأسرة	٢٥٩
المبحث الثاني: التحصين المتبادل بين الزوجين ومنع الضرر	٢٦٣
المبحث الثالث: القوامة قيودها وضابطها ومنع ضرب الزوجة	٢٦٧
المبحث الرابع: إباحة التعدد مقاصده وقيوده الشرعية	٢٧١
المطلب الأول: مشروعية التعدد ومقاصد إباحته	٢٧١
المطلب الثاني: ضوابط وقيود التعدد في الشريعة	٢٧٥
المبحث الخامس: قيود وضوابط إباحة الطلاق في الشريعة	٢٨٥
الخاتمة	٢٩٣
المصادر المراجع	٢٩٧